

Distr.: Limited
11 June 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والخمسون
٢٦-١ حزيران/يونيه ٢٠١٥
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جوزيف ماري فودا ندي (الكاميرون)

إضافة

مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(البند ٤ (ب))

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2015/10).

٢ - وقام وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.



المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأشادت بالمستشار الخاص على التقرير الشامل وما تضمنته من تفاصيل. وشددت على ما تكتسبه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) من أهمية بالغة في التغلب على التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، وأعربت عن ترحيبها ودعمها للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة وتنسيق هذه الدعم وتحقيق فعاليته، بما في ذلك ضمن سياق التدفق المستمر للتحويلات الجارية في أفريقيا.

٤ - وتم الإعراب عن التقدير للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة وفي دعم أفريقيا، ولا سيما الجهود في مجال قطاعات الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتطوير الهياكل الأساسية، والسلام والأمن، والحوكمة، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، والبيئة، والسكان والتوسع الحضري، والتنمية الاجتماعية والبشرية، والتصدي لتفشي فيروس إيبولا، والعلم والتكنولوجيا، والاتصالات، والدعوة والتوعية.

٥ - وأكدت الوفود على ضرورة تزويد الدول الأعضاء الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بالدعم في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي ما يتعلق بإحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية، وأيضا بالدعم من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وسائر الشراكات الاستراتيجية الثنائية مع أفريقيا مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي وصندوق أفريقيا للنمو المشترك. وورد طلب بالحصول على المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز وعن آفاق تنفيذ العملية المتصلة بالمؤتمر الدولي.

٦ - وبعد أن أعربت الوفود عن تقديرها للدعم المتواصل الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا في مجال بناء السلام وجهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والوقاية من الإرهاب، شددت على ضرورة مواصلة تعزيز الدعم في مجال منع الإرهاب، وأبرزت الدور الذي يقوم به في هذا المجال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالسلام والأمن، طلبت الوفود الحصول على معلومات عن الكيفية التي أسهم بها في المنطقة صندوق بناء السلام خلال السنوات الأخيرة. وتم أيضا التماس توضيحات بشأن المساعدة المقدمة ضمن إطار مشروع التخاطب بين المطارات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات إلى البلدان في مكافحة الاتجار، وبالأخص فيما يتعلق بالأسباب التي حالت دون ذكر غينيا - بيساو. وجرى التأكيد على أهمية الحفاظ على الدعم المقدم من أجل توطيد

السلام وضمن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان المذكورة في الفقرة ٢٩ من التقرير.

٧ - وأشارت الوفود إلى ما تواجهه منظومة الأمم المتحدة من تحديات في سبيل تزويد الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة بالدعم، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد المالية المكرسة للمجموعات المعنية بآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، ولتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي من جهة وحسم مشكلة التنسيق داخل المجموعات وفيما بينها من جهة أخرى. ورحبت الوفود بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنسيق نظام المجموعات وإعادة تشكيله لتحسين عملية تقديم الدعم لتنمية أفريقيا. وأحاطت الوفود علماً بالبرنامج الذي سيخلف البرنامج العشري، والذي سيتخذ شكل شراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية.

٨ - وبعد أن أشارت الوفود إلى اعتماد جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ مؤخرًا، سلّمت بالطابع المتغير دائماً لأولويات التنمية الأفريقية، كما هي مجسّدة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التابعة للشراكة الجديدة، و جدول أعمال ٢٠٦٣ وخطة تنفيذه العشرية، ودعت إلى توشي المرونة عند المطابقة بين الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والأولويات الإنمائية الأفريقية الراهنة والمستجدة.

٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للجهود التي يبذلها المستشار الخاص ومكتبه في رصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وشددت على ضرورة توسيع نطاق تلك الجهود ليشمل الالتزامات الإنمائية الجديدة التي سيتم التقيّد بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وضرورة مواصلة العمل بانتظام على تقديم التقارير إلى الجمعية العامة بهذا الشأن.

١٠ - وفيما يتعلق بالتحديات والقيود المذكورة في التقرير، تم استيضاح الكيفية التي سعت بها الشراكة الجديدة إلى معالجة الصعوبات المتعلقة بوضع برامج مشتركة، علماً وأنه لا بد من مراعاة الاختلافات في الولايات المسندة إلى فرادى الهيئات الإدارية وللمختلف الجهات الفاعلة على الميدان. وجرى التأكيد على ضرورة تحسين التنسيق بين تلك الأطراف الفاعلة، وعلى أهمية أن تتم، قبل اعتماد الشراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية، مراعاة الخبرات المكتسبة عبر السنين والأثر المترتب عن مختلف المشاريع المنفذة فعلاً لصالح أفريقيا.

١١ - وأشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف، خامسا، الذي قررت بموجبه تعزيز مكتب المستشار الخاص. وأشير أيضا إلى المعلومات الواردة في استعراض أداء اتفاق الإدارة العليا لعام ٢٠١٣، وتم التأكيد على أن المكتب لم يحقق أهدافه فيما يتعلق بمسائل فترات التوظيف، وتمثيل الموظفين في الوظائف العليا من الفئة الفنية، وتنفيذ توصيات الهيئة الرقابية. وفي هذا الصدد، طلبت الوفود الحصول على معلومات عن مؤشرات الأداء والجهود التي بذلها المكتب في الفترة الأخيرة من أجل التعجيل بنسق عملية التوظيف لكي يتسنى له إنجاز مهامه بفعالية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢ - رحبت اللجنة بتقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2015/10) وأوصت بأن تقرّ الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٠٤ إلى ١١٦ من التقرير.

١٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تضمين تقاريره المقبلة معلومات مفصلة تتعلق بالنتائج المحتملة للإنجازات المتحققة في سبيل بلوغ أهداف الشراكة الجديدة.

١٤ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تشجيع المزيد من الاتساق في عملها الداعم للشراكة الجديدة، استناداً إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، وأهابت بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تمويل البرامج والمشاريع وتعبئة الموارد وتقديم المساعدة الإنسانية.

١٥ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة التنسيق بصورة وثيقة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هيئات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وذلك لدعم الخطة الاستراتيجية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والخطة العشرية لتنفيذ جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

١٦ - وأوصت اللجنة بأن تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية مراعاة آراءه/أو تعليقاته و/أو إسهامات الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى مراعاة تامة في ما تضعه من

سياسات وتتخذها من قرارات، ولا سيما في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات والسلام والأمن.

١٧ - وأوصت اللجنة أيضاً بالألا تتضمن تقارير الأمين العام عن الشراكة الجديدة معلومات بشأن الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات فحسب، ولكن أيضاً معلومات عن الإجراءات والنتائج الملموسة الأخرى في ما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن التقارير المقبلة ينبغي أن تواصل تعزيز التركيز على الأثر الذي تُحدثه، كماً ونوعاً، الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة، في ما يتعلق بالموارد.

١٨ - وأشادت اللجنة بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام ضمان أن تواصل التقارير المقبلة عن الشراكة الجديدة توفير معلومات عن الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في مجالات الدعوة والعمل التحليلي، والاتساق والتنسيق، وتيسير المداولات الحكومية الدولية المعنية بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الشراكة الجديدة.

١٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يورد، في تقريره عن الشراكة الجديدة، معلومات عن الأنشطة المنفذة لدعم البلدان في معالجة الشواغل المتعلقة بتوفير الحماية للنساء والأطفال، بما في ذلك من العنف الجنسي.

٢٠ - وشددت اللجنة على ضرورة أن تواصل كيانات الأمم المتحدة جهودها من أجل مساعدة المنطقة على مواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بالحكومة، والشباب، والتطرف والإرهاب، وأوصت بأن يتضمن تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة معلومات بهذا الشأن.

٢١ - وأقرت اللجنة بالدور الهام الذي يؤديه تطوير البنية التحتية المادية في أفريقيا، ولا سيما الطاقة والسكك الحديدية والطرق السريعة، وأوصت بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يكتف جهود حشد دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، ولا سيما للمبادرات التي تقوم بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٢٢ - وأكدت اللجنة على ضرورة الاستمرار في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بآلية الرصد وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ضمان استمرار تقديم المعلومات بهذا الشأن ضمن إطار التقارير المقبلة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.